ISSN 0256-1190

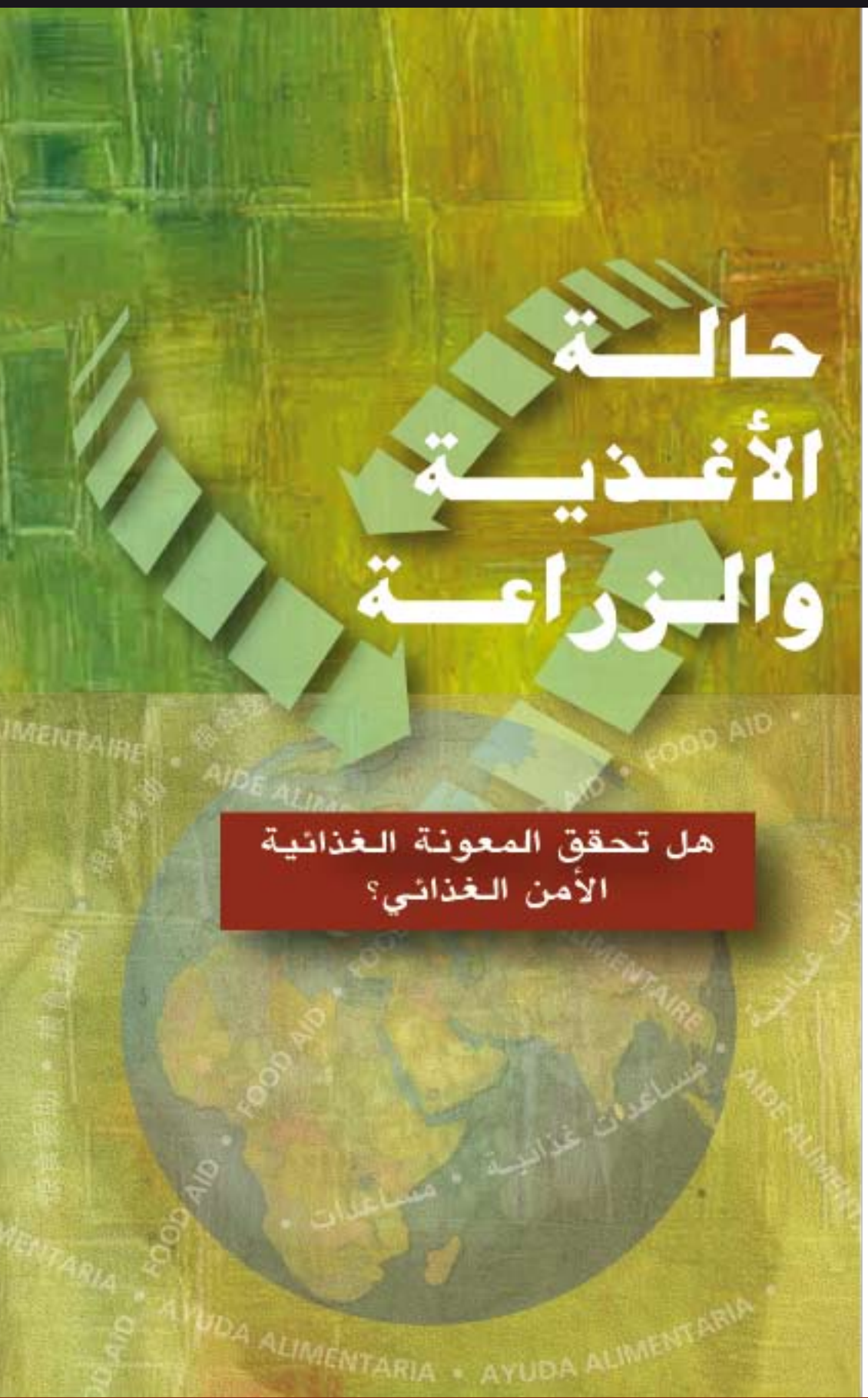

٢٠٠٦

سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٧
ISSN 0256-1190

٢٠٠٦

حالة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٦

من إعداد
فرع سياسات النشر الالكترونى والدعم
قسم الاعلام
منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

لا يعني ذكر أو تجاهل شركات بعينها، أو منتجاتها أو علاماتها التجارية، أي دعم لهذه الشركات أو الحكم عليها من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو اقليم أو مجال بحري، أو فيما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-605600-9

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Information Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla,
00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

© FAO 2006

المحتويات

تقديم و
شكر وتقدير ط
مذكرة تفسيرية ي

الجزء الأول
هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟

أولا: مقدمة وعرض عام ٣
المعونة الغذائية والأمن الغذائي ٤
عرض عام وموجز للتقرير ٥
ثانيا: إطار المناقشة ١٠
برمجة المعونة الغذائية ١٠
توجيه المعونة الغذائية ١٥
المعونة الغذائية في سياق الأمن الغذائي ٢١
الاستنتاجات ٣٠
ثالثا: الجدل الاقتصادي بشأن المعونة الغذائية ٣٢
سبل المعيشة والمعونة الغذائية ٣٢
هل تتسبب المعونة الغذائية في حالة من "الاعتماد"؟ ٣٤
هل تؤدي المعونة الغذائية إلى الإضرار بالزراعة المحلية؟ ٣٧
هل تؤدي المعونة الغذائية إلى زعزعة الأسواق التجارية؟ ٤٤
الاستنتاجات ٤٤
رابعا: المعونة الغذائية في مواجهة حالات الطوارئ ٤٧
الطوارئ المفاجئة ٤٨
حالات الطوارئ البطيئة ٥٢
الأزمات المعقدة والممتدة ٥٦
الاستنتاجات ٦١
خامسا: ثغرات السياسات في حالات الطوارئ المعقدة ٦٣
ثغرات السياسات ٦٣
تحديات صنع القرار والاستجابة ٦٤
تحسين عملية صنع القرار والاستجابة ٦٧
الاستنتاجات ٧٥
سادسا: الاستنتاجات ٧٦

الجزء الثاني
الاستعراض العالمي والاقليمي: حقائق وأرقام

١- اتجاهات نقص التغذية ٨٣
٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية ٨٥
٣- المساعدات الخارجية للزراعة ٨٨
٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي ٩٠
٥- الإمدادات العالمية من الحبوب ٩٤
٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع الأساسية ٩٥
٧- التجارة الزراعية ٩٩

٨ – مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة ١٠٣
٩– الغابات ١٠٦

الجزء الثالث
الملحق الإحصائي

ملاحظات على الجداول الملحقة ١١١
الجدول ألف ١ البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الإحصائية ١١٦
الجدول ألف ٢ الأمن الغذائي والتغذية ١١٨
الجدول ألف ٣ الإنتاج الزراعي والإنتاجية ١٢٢
الجدول ألف ٤ مؤشرات السكان والقوة العاملة (٢٠٠٤) ١٢٧
الجدول ألف ٥ استخدام الأراضي ١٣٣
الجدول ألف ٦ مؤشرات التجارة ١٣٩
الجدول ألف ٧ المؤشرات الاقتصادية ١٤٤
الجدول ألف ٨ إنتاجية العوامل الاجمالية ١٥٠

المراجع ١٥٥
الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة ١٦٣
مطبوعات مختارة ١٦٥

مساهمة خاصة

سيادة الأغذية والحق في الغذاء ينبغي أن يوجها إصلاح المعونة الغذائية: نظرة من المجتمع المدني ٧٨

الجدول

١– شحنات المعونة الغذائية من الحبوب، يوليو/تموز– يونيو/حزيران ٨٧

الأطر

١– تعريف المعونة الغذائية ١١
٢– نقص الفعالية بسبب المعونة الغذائية المشروطة ١٦
٣– تطور المعونة الغذائية من تصريف الفوائض إلى المساعدة الغذائية ١٨
٤– الورقة البيضاء الصادرة عن وكالة الغوث الأمريكية بشأن سياسات المعونة الغذائية ٢٢
٥– انعدام الأمن الغذائي في ظروف الأزمات ٢٤
٦– الاستهداف ٢٦
٧– المخاطر المعنوية على المجتمعات المحلية ٣٤
٨– الاعتماد على المعونة الغذائية وعمليات الإغاثة الإنسانية ٣٧
٩– تجارب برنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالمشتريات المحلية ٣٩
١٠– تأثير الغذاء مقابل العمل على الإنتاج الزراعي المحلي ٤٢
١١– المعونة الغذائية من أجل تنمية الأسواق ٤٣
١٢– تأثير المعونة الغذائية على أنماط الاستهلاك ٤٥
١٣– الفجوات الحرجة في مواجهة حالة الجفاف في القرن الأفريقي، ٢٠٠٥–٢٠٠٦ ٥٨
١٤– برنامج جبال النوبة لإنهاء الصراع ٦٠
١٥– الأزمات المزمنة ناقصة التمويل ٦٢
١٦– برنامج الأغذية العالمي ومشروع تعزيز القدرة على تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ ٦٥
١٧– إصلاح الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٥ ٧٤

الأشكال

١- البلدان التي تمر بأزمات تتطلب مساعدات خارجية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ ٥
٢- إجمالي شحنات المعونة الغذائية وأسعار الحبوب، ١٩٧٠-٢٠٠٥ ١٢
٣ - مستويات شحنات المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الجهات المانحة، ١٩٧٠-٢٠٠٥ ١٢
٤- استلام المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الأقاليم المستفيدة، ١٩٨٨-٢٠٠٥ ١٣
٥- البلدان الرئيسية المتلقية للمعونة الغذائية، ٢٠٠١-٢٠٠٥ ١٤
٦- المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الفئة، ١٩٧٨-٢٠٠٥ ١٥
٧- معالجة هشاشة الأوضاع: دور المعونة الغذائية في الحماية الاجتماعية ٢٣
٨- الآثار الاقتصادية للمعونة الغذائية ٣٣
٩- تأثيرات المعونة الغذائية على مستوى المعيشة ٤٣
١٠- متطلبات التمويل والتبرعات ٦٦
١١- الجدول المرجعي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية ٧٠
١٢- تحليل الأوضاع في الصومال، توقعات ما بعد موسم الأمطار الثانوي في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ ٧٣
١٣- السكان ناقصو التغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣ ٨٣
١٤- نسبة ناقصي التغذية من مجموع السكان بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣ ٨٤
١٥- الاتجاهات في عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ٨٤
١٦- الاتجاهات في نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ٨٥
١٧- المستفيدون من المعونة الغذائية ٨٦
١٨- الاتجاهات طويلة الأجل للمساعدات الخارجية للزراعة، ١٩٧٥-٢٠٠٣ ٨٩
١٩- الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب الأقاليم الرئيسية المستفيدة ٨٩
٢٠- التغيرات في إجمالي الإنتاج العالمي ونصيب الفرد من المحاصيل والثروة الحيوانية ٩٠
٢١- التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ٩١
٢٢- الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان ٩٣
٢٣- إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم ٩٤
٢٤- مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات ٩٥
٢٥- اتجاهات أسعار السلع ٩٦
٢٦- التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية ٩٩
٢٧- الصادرات الزراعية العالمية ١٠٠
٢٨- الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان ١٠١
٢٩- إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم ١٠٤
٣٠- الصادرات والواردات من منتجات مصايد الأسماك، البلدان المتقدمة والنامية ١٠٥
٣١- نصيب الفرد من إمدادات الأسماك من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية، الصين وباقي العالم ١٠٥
٣٢- الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة، ١٩٦٦-٢٠٠٤ ١٠٦
٣٣- إنتاج الأخشاب المستديرة في البلدان المتقدمة والنامية، ١٩٦٦-٢٠٠٤ ١٠٧

تقديم

لا يستطيع أي إمرئ يلتزم بما يمليه عليه الضمير أن ينكر الحتمية الأخلاقية التي تفرض مساعدة من لا يستطيعون إطعام أنفسهم. لقد كانت المعونة الغذائية، في واقع الأمر، واحدة من أقدم أشكال المعونة الخارجية. غير أن العديد من المراقبين المستنيرين يتساءلون عمّا إذا كانت المعونة الغذائية تعزز الأمن الغذائي، حقا، أم أنها، في واقع الأمر، قد تضر أكثر مما تنفع. ويبحث تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٦ ما يحيط المعونة الغذائية من قضايا وجدل، كما يسعى إلى إيضاح الكيفية التي يمكن بها، أو لا يمكن، للمعونة الغذائية أن تدعم التحسينات المستدامة في مجال الأمن الغذائي.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن ثمة ٨٥٤ مليون شخص في العالم يفتقرون إلى الأغذية الكافية ليعيشوا حياة ينعمون فيها بالحيوية والعافية، ولم يكد هذا العدد يتغير منذ أوائل التسعينات. ومن جهة أخرى، يقدم برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية الطارئة لملايين الأشخاص كل عام – ٧٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٥ وحده – وهذا الرقم يتزايد باطراد مع تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان.

ورغم ضخامة التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، فإن المعونة الغذائية تعد ضئيلة نسبيا بالقياس إلى الإنتاج العالمي والتجارة، حيث تبلغ نحو عشرة ملايين طن سنويا، وهي كمية تقل عن ٢ في المائة من حجم الصادرات العالمية من الحبوب، وتقل عن ٠,٥ في المائة من الإنتاج العالمي. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرا ملحوظا في حجم المعونة الغذائية. وكان معظم المعونة الغذائية، حتى عقد مضى، يقدم بصورة ثنائية، أي من حكومة إلى حكومة أخرى، وكانت هذه المعونة تباع في السوق الحرة في البلدان المتلقية لها. وفي الوقت الراهن، يوجه نحو ٧٥ في المائة من إجمالي المعونة الغذائية، بصورة مباشرة، إلى الجياع من خلال عمليات الطوارئ، أو عن طريق المشروعات التي تتصدّى لمواجهة الجوع المزمن.

ومن المؤكد أن المعونة الغذائية لعبت دورها في إنقاذ أرواح الملايين من البشر، وكانت غالبا الحائل الوحيد بين الطفل الجائع والموت. بل إنها قد تكون المورد الوحيد المتيسر الذي يمنع زلزالا أو إعصارا من إلحاق أزمة إنسانية بمجتمع كامل. وفي بعض الحالات، كان توزيع المعونة الغذائية من خلال برامج التغذية المدرسية الحافز الصغير الضروري لاستمرار فتاة في دراستها، فيساعد في كسر الحلقة المفرغة التي تورث الجوع من جيل إلى جيل.

ومع ذلك، فكثيرا ما يوجه النقد إلى المعونة الغذائية بحجة أنها تمثل استجابة نابعة من الجهات المانحة، وتخدم مصالح المانحين أكثر مما تلبي احتياجات المستفيدين في مجال الأمن الغذائي. ومما يدل على ذلك، ما يشير إليه النقاد من أن كمية المعونة الغذائية التي تتوافر من سنة إلى أخرى، تتغير في تناسب عكسي مع الأسعار العالمية، فهي تزداد عندما تكون الإمدادات وفيرة والأسعار منخفضة، بينما تنخفض عندما تتقلص الإمدادات وترتفع الأسعار، أي حينما تكون الحاجة إليها في أشدها.

ويتهم بعض النقاد المعونة الغذائية بأنها تتسبب في "اعتماد" المستفيدين عليها، إذ تجعلهم يتخلون عن مسؤولياتهم في مجال تحقيق الأمن الغذائي. ويتبين من الدراسات العملية أن تدفقات المعونة الغذائية تتسم عموما بقدر من الضآلة والغموض، الأمر الذي يتعذر معه على المستفيدين الاعتماد عليها، وأن المخاوف حيال هذا "الاعتماد" ليس لها ما يبررها. ومع ذلك، ينبغي أن يحصل الناس على المساعدات عندما يعجزون عن الحصول على أغذية كافية بالاعتماد على أنفسهم.

ولقد دأب أخصائيو التنمية على الإعراب عن قلقهم إزاء خطورة المعونة الغذائية المستوردة، من حيث تقويضها للتنمية الزراعية المحلية. فالمعونة الغذائية قد تسبب انخفاضا وتقلبا في أسعار السوق المحلية إذا لم تخضع لإدارة جيدة، بل إنها قد تهدد سبل معيشة المنتجين والتجار المحليين الذين يتوقف عليهم تحقيق الأمن الغذائي طويل الأجل. وتوضح الدراسات أن هذه التأثيرات المزعزعة للاستقرار المترتبة على المعونة الغذائية تكون على أشدها عندما تصل تلك المعونة في غير أوانها أو عندما لا توجه إلى الأسر المحتاجة.

ورغم التأثيرات الموثقة للمعونة الغذائية على الأسعار المحلية نظريا، فليس هناك دليل قوي على أن المعونة الغذائية تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في الإنتاج الغذائي في البلدان المستفيدة. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن إنتاج هذه البلدان يعتمد

كثيرا على تقلبات المناخ وعلى عوامل أخرى أكثر من اعتماده على الاستجابة لحالات الطلب المحتملة. وفضلا عن ذلك، فإن المستهلكين الذين يستطيعون شراء الأغذية ربما يفضلون المنتجات المحلية عندما تتساوى أسعارها مع أسعار المعونة الغذائية. وفي بعض الحالات، فإن المعونة الغذائية ربما تساعد بالفعل المنتجين المتضررين على الحفاظ على ممتلكاتهم الأساسية أثناء الأزمة، فتمكنهم بالتالي من استئناف إنتاجهم بسرعة أكبر، عندما تمر الأزمة.

كذلك كان هناك إدراك، منذ فترة طويلة، للخطر الذي تسببه المعونة الغذائية في الإخلال بمعاملات التبادل التجاري. ومع أن هذه المعونة قد تفيد البلدان المتلقية عندما تمكنها من توفير العملات الأجنبية النادرة، إلا أن العديد من المصدرين التجاريين يعتبرون هذه المعونة شكلا من أشكال المنافسة غير العادلة. وكانت هذه القضية واحدة من القضايا المثيرة للجدل التي نوقشت في جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وتفيد الدراسات بأن المعونة الغذائية تؤدي إلى استبدال جزئي للواردات التجارية في البلدان المتلقية. وعندما تكون المعونة الغذائية قصيرة الأمد، فإن إخلالها بالمعاملات التجارية قد يشجع بالفعل هذه المعاملات في المدى الطويل، ولعل ذلك يتحقق من خلال تحفيز طلب المستهلكين للحصول على تنوع أوسع من الأغذية. فالمعونة الغذائية التي تستهدف بشكل جيد تأمين حياة الأسر والمحتاجين من السكان يمكنها تقليل الآثار المترتبة على المعاملات التجارية.

وقد طُرح شراء المعونة من داخل البلد أو الإقليم الذي يحتاج إليها كحل ممكن للمشكلات الناجمة عن جلب السلع الغذائية مباشرة من البلدان المانحة. وفي عام ٢٠٠٥، تم شراء نحو ١٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية محليا أو إقليميا. وما من شك في أن بإمكان هذا الأسلوب أن يخفّض التكاليف التحويلية لتسليم المعونة الغذائية، من حيث الأموال والوقت، وأن يدعم تنمية الإنتاج المحلي وقنوات التوزيع؛ ولكن يجب إيلاء الاهتمام لتلك المعاملات التي تسبب اختلال الأسواق المحلية، وترفع أسعار أغذية المستهلكين الفقراء، الذين لا يحصلون على معونة غذائية.

وغالبا ما تكون المعونة الغذائية ضرورية للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، لكن هناك جدلا واسع النطاق حول إدارة المعونة الغذائية في مثل هذه الظروف. فالمعونة الغذائية تنزع إلى أن تكون هي السمة الغالبة للاستجابة لحالة الطوارئ، حتى حينما تظل الإمدادات الغذائية وفيرة، وذلك لأنها كثيرا ما تكون المورد الوحيد المتاح. والتحلي بمزيد من المرونة في تمويل وبرمجة الاستجابة لحالات الطوارئ، بالاقتران مع تحسين المعلومات، يحتاج إلى تقدير الاحتياجات ورصدها، وهذا أمر بالغ الفائدة للحد من معاناة الناس وتوفير الموارد الشحيحة. وهكذا، فإن الاستجابة على نحو أسرع باستخدام الموارد الملائمة يمكن أن تخفف من وطأة العديد من مشكلات انعدام الأمن الغذائي قبل أن تغدو حالات طوارئ ظاهرة تستلزم تدخلات كبيرة وباهظة التكاليف.

وأخيرا، يجب التذكير بأن أكثر من ٩٠ في المائة ممن يعانون نقص التغذية في العالم يعانون حالة جوع مزمن. والجوع بالنسبة لهؤلاء هو عبء يومي، وحالة طوارئ لا تخص أحدا سواهم. ويمكن أن تشكل المعونة الغذائية جزءا أساسيا من شبكة الأمان الاجتماعي التي تضمن الوفاء بالحق في الغذاء لمن بلغوا من الفقر والمرض حداً يمنعهم من أن يحققوا أمنهم الغذائي بأنفسهم. فالمعونة الغذائية قد لا تكون مفيدة إلاّ في بعض الحالات – كما في برامج التغذية التكميلية أو في مبادرات الغذاء مقابل التعليم – لكنها ليست دائما التدخل الأكثر فعالية وملاءمة.

وينتهي هذا التقرير إلى أن المعونة الغذائية يمكن أن تدعم الأمن الغذائي، سواء في حالات الطوارئ أو في حالات الجوع المزمن، إذا ما أديرت على النحو الملائم. ومعظم الشواغل والخلافات المتعلقة بالمعونة الغذائية، كالاعتماد ومثبطات الإنتاج والإخلال بالمعاملات التجارية، إنما يرتبط، بصورة وثيقة، بقرارات البرمجة والإدارة. فعندما يسوء توقيت المعونة الغذائية واستهدافها تتزايد مخاطر النتائج العكسية. وفي العديد من الحالات، تستخدم المعونة الغذائية لأنها تكون المورد الوحيد المتاح، وليس لكونها الحل الأفضل للمشكلة المطروحة. ويلزم لهذا الغرض موارد تتسم بمزيد من المرونة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. كذلك يلزم المزيد من العمل لتصميم وتنفيذ التدخلات في مجال الأمن الغذائي لمعالجة هذه المشكلة على نحو أكثر فعالية وكفاءة، وفي الوقت ذاته، تقليل احتمالات إلحاق الضرر. وكلما سنحت الفرصة، يكون دائما "من الأفضل تعليم الناس ومساعدتهم على الصيد بدلا من أن نعطيهم سمكة". وعلى المدى الطويل، ينبغي وضع أسس وقائية تهدف إلى ضمان زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بدلا من انتظار الأزمات لطلب المعونة التي تصبح عندئذ الخيار الوحيد لإنقاذ حياة الأطفال والأمهات.

فالمعونة الغذائية وحدها لا يمكن أن تكفي لمعالجة الأسباب الجذرية التالية للجوع وسوء التغذية المزمنين: قلة الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية (لاسيما نظم إدارة المياه صغيرة

النطاق والطرق الريفية ومرافق التخزين وغيرها)، ثم انخفاض إنتاجية الزراعة ومستوى اليد العاملة الذي يحد من القوة الشرائية للأسر الفقيرة، ورداءة تشغيل الأسواق التي تسبب ارتفاع التكاليف الحقيقية التي يتحملها الفقراء مقابل الأغذية، وعدم كفاية الإمكانات المتاحة أمام الفقراء للحصول على القروض والتأمينات، والاستبعاد الاجتماعي ومختلف أشكال التمييز، وما إلى ذلك. وكل هذه المشكلات الأساسية يجب معالجتها إذا ما أريد للعالم أن يبلغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، أي خفض معدلات الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

شكر وتقدير

قام بإعداد تقرير حالة الأغذية والزراعة قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي في منظمة الأغذية والزراعة، تحت إشراف وتوجيه Prabhu Pingali، مدير القسم. وترأست الفريق الأساسي لإعداد هذا التقرير Terri Raney كبير الخبراء الاقتصاديين التي قامت أيضا بتحريره. وأعضاء الفريق هم Colin Andrews وAndré Croppenstedt وEmilia Rinaldi وSlobodanka Teodosijevic وMette Wik. وقدمت Paola di Santo وStella di Lorenzo المساعدة في مجالي السكرتارية والإدارة.

وكتبت **الجزء الأول** وعنوانه "هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟" Terri Raney، وساعدها في إعداده Mette Wik وColin Andrews، وساهم فيه عدة أشخاص في المنظمة ومنظمات دولية أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء المستقلين. أما البحوث الأساسية فقد أعدها Titus Awokuse من جامعة ديلاوير وChristopher Barrett من جامعة كورنيل وSarah Lowder العاملة حاليا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي التابعة للأمم المتحدة. وتعد مساهمة برنامج الأغذية العالمي في إعداد ومراجعة هذا التقرير محل تقدير بالغ.

واعتمد التقرير كثيرا على المواد التي أعدت من أجل "حلقة العمل الدولية: الأمن الغذائي والأزمات في البلدان المعرضة لحالات طوارئ معقدة"، التي نظمها قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي في الفترة ٢٣–٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، في تيفولي، إيطاليا. كذلك استفاد التقرير من الأعمال التي أعدت من أجل مشاورة الخبراء غير الرسمية حول المعونة الغذائية في سياق جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، التي نظمها قسم السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة في يومي ٢٧ و٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما، إيطاليا. أما الدراسات المتعلقة بشبكات الأمان الاجتماعي والمعونة الغذائية التي أعدتها "جماعة العمل الحكومية الدولية التابعة للمنظمة والمعنية بوضع مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري" فقد أتاحت معلومات أساسية إضافية لهذا التقرير.

وأعد السادة التالية أسماؤهم مسودة أجزاء التقرير و/أو أسهموا في البحوث الأساسية: Luca Alinovi وColin Andrews وTitus Awokuse وChristopher Barrett وSumiter Broca وBenjamin Davis وMargarita Flores وAli Gurkan وGünter Hemrich وPanos Konandreas وYasmeen Khwaja وSarah Lowder وPrabhu Pingali وTerri Raney وJacky Sutton وMette Wik.

كذلك استفاد التقرير كثيرا من المشورة والملاحظات المهمة والاستعراضات التحليلية والتحليل المتعمق الذي قدمه كل من: Abdolreza Abbassian وPetros Aklilu وLuca Alinovi وKym Anderson وRichard China وAlessandro deMatteis وWalter Falcon وMargarita Flores وKisan Gunjal وDaniel Gustafson وGünter Hemrich وHenri Josserand وPanos Konandreas وDennis Latimer وEllen McCullough وJennifer Nyberg وPrabhu Pingali وLuca Russo وShahla Shapouri وAndrew Shepherd وKostas Stamoulis وRandy Stringer وPatrick Webb وSonali Wickrema. ولهم الشكر والتقدير لما قدموه من إسهامات.

وأعدت **الجزء الثاني** وعنوانه "الاستعراض العالمي والإقليمي: حقائق وأرقام" Slobodanka Teodosijevic بمساعدة André Croppenstedt وEmilia Rinaldi. وقدم إسهامات وبيانات في هذا الجزء الثاني كل من قسم الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، وقسم السلع والتجارة، وقسم الإحصاء، ومصلحة مصايد الأسماك، ومصلحة الغابات.

وأعد **الجزء الثالث** وعنوانه "الملحق الإحصائي" Kristian Jakobsen وEmilia Rinaldi، بمساعدة André Croppenstedt، وهو يعتمد أساسا على البيانات التي أتاحها قسم الإحصاء. كما أعد قسم الإحصاء القرص المدمج.

ويوجه الفريق امتنانه الخاص إلى المجلس الاستشاري الخارجي لتقرير حالة الأغذية والزراعة المكون من: Walter Falcon (الرئيس) وBina Agarwal وKym Anderson وSimeon Ehui وFranz Heidhues وEugenia Muchnik، الذين قدموا توجيهات ثمينة حول نطاق التقرير ومادته الأساسية.

واستفاد التقرير من أعمال المحررين والمصممين وتقنيي الإخراج العاملين في فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم في المنظمة.

ويشار إلى أن عضوين منتظمين في فريق تقرير حالة الأغذية والزراعة قد غادرا المنظمة هذا العام، وهما: Randy Stringer، الرئيس السابق لإدارة التنمية الزراعية المقارنة، وStella di Lorenzo، السكرتيرة السابقة للرئيس. وسنفتقد كثيرا إسهاماتهما.

مذكرة تفسيرية

أعدت البيانات الإحصائية الواردة في هذا العدد من تقرير حالة الأغذية والزراعة على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

الرموز

استخدمت الرموز التالية في التقرير:

– = لا شيء أو كمية لا تذكر (في الجداول).

... = البيانات غير متوافرة (في الجداول).

دولار = دولار الولايات المتحدة.

التواريخ ووحدات القياس

٢٠٠٣/٢٠٠٤ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التي تمتد من سنة تقويمية إلى السنة التالية لها.

٢٠٠٣–٢٠٠٤ = متوسط سنتين تقويميتين.

النظام المتري هو المستخدم دائما إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

مليار = ١ ٠٠٠ مليون.

الإحصاءات

قد لا تكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

الأرقام الدليلية للإنتاج

تشير الأرقام الدليلية للإنتاج الزراعي، التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة، إلى المستوى النسبي للحجم الكلي للإنتاج الزراعي في كل سنة، مقابل فترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١. وتعتمد هذه الأرقام على كميات مختلف السلع الزراعية، بعد ترجيحها من الناحية السعرية وخصم الكميات المستخدمة كبذور وأعلاف (بعد ترجيحها أيضا). ولذا، فإن المجموع الناشئ عن ذلك يمثل الإنتاج المتاح لجميع أنواع الاستخدام، باستثناء البذور والأعلاف.

وقد استخدمت معادلة "لاسبير" في حساب جميع الأرقام الدليلية، سواء كانت على مستوى القطر أو الإقليم أو العالم. وقد تم ترجيح مجموع الإنتاج من كل سلعة باستخدام متوسط الأسعار العالمية للسلع ومتوسط كميتها وموجز لها عن كل عام في الفترة ١٩٨٩–١٩٩١. وتم الحصول على الأرقام الدليلية بقسمة الأرقام الترجيحية الخاصة بسنة معينة على متوسط الأرقام الترجيحية لفترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١.

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة في المنتجات الزراعية هي أيضا فترة ١٩٨٩–١٩٩١. وهي تشمل جميع السلع والبلدان الواردة في FAO Trade Yearbook الذى تصدره المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لإجمالي المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتي تصنف عامة على أنها "أغذية".

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التي طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار إلى أسعار (سيف) بصورة تقريبية.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها في التجارة بين البلدان، التغيرات في كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفي قيمة وحدة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية. والأرقام الترجيحية هي على التوالي متوسط السعر ومتوسط الكمية للفترة ١٩٨٩–١٩٩١، وهي فترة الأساس المرجعية المستخدمة في جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التي تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة "لاسبير" في وضع الأرقام الدليلية.